ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر ففيه ثلاث ضميرات احدها المستتر عند الحذف والايصال
وهو الراجع الى الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيها البارز وهو راجع الى البلاغة
وبهذا يتضح انه من غلط الحفيد في تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والايصال
لاختلاف الضمير مرجعا قبل حذف الجار وبعده هو الفاعل وقوله ورد اي ما صنعه
السيد بان المناسب للمتن الخ اي لان ما يجب ان يحصل الذي هو مكان الرجوع او المرجوع
اليه هو نفس الاحتراز فلا موقع لالى والاولى ان يجاب بان هذا تفسير لمرجع البلاغة بحسب
مآل مجموع الكلام فان القول بان رجوع البلاغة الى الاحتراز يؤول الى انه امر منه وبه
منها الان الانسب ح ان يوجز هذا المقال الى اخر الكلام ولا نظر الى انه يقع الانتشار
وعدم الربط لقوله والاظهر بما الخ كذا في كتب الحفيد وكتب ايضا قوله اي ما يجب ان
يحصل الخ فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز محصلان اولا ثم تحصل البلاغة وهذا
خلاف الغالب فان الغالب تاخر المرجع كما في قولهم مرجع الجد الالى فساد القلوب
الى الغنى اي يجب ان يحصل حتى يحصل الجود واورد عليه قول الشاعر حتى يجود وما
لديك قليل واجيب بان المراد بالغنى وجود شيء يجود به وان لم يكن عنده مال كثير
الى الاحتراز اي وجود الاحتراز اه ع ق وكتب ايضا قوله الى الاحتراز الخ اخذ من
قولنا في تعريف البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقوله والى تمييز الخ اخذ من
قولنا فيه مع فصاحته وكتب ايضا قوله الى الاحتراز عن الخطا الخ ولا يخلو عنه الاحتراز
عن التعقيد المعنوي لانه خطأ في كيفية التادية فالاحتراز عنه الاحتراز عن الخطا
في كيفية التادية لا في نفسها اه عبد الحكيم   المعنى المراد زاد على اصل المراد اه ق
والاظهر بما ادى الخ فيه اشكال لان النفي ان كان للاحتراز والمعنى والا يوجد الاحتراز
ورد انه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قطعا
وان كان نفيا لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى والا يكن الاحتراز المذكور مرجعا
للبلاغة ورد انه لا يصح حينئذ قوله فلا يكون بليغا اذ المناسب حينئذ في التفريع
ان يقول فيكون بليغا يعني واللازم وهو كونه بليغا باطل فيبطل الملزوم وهو
عدم كون الاحتراز مرجعا والجواب اما باختيار الشق الاول ويحمل ربما للتحقيق
مجازا لما بين النفي والقلة من المناسبة ويجعل هذا النفي منصبا على قوله فلا
يكون بليغا ونفي النفي اثبات والتقدير والا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى
المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله والا يكن الاحتراز مرجعا
ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا اي مع انه ليس بليغا واختار
الشق الثاني بجعل قوله والاظهر بما الخ دليلا على تعليم كون الاحتراز مرجعا للبلاغة
اي فلا يجب الحصول منها مناسبة من تعريف البلاغة واستلزام مناسبة ثم يجعل
قوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مناسبة لا على
نفي

محصل الجواب انه حمل معنى لاجل اعراب ... المؤلف

أو لاد ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

مجازا كما ذكره ابن الحاجب وإما باختيار الثاني ويحمل ربما للتقليل ... هو مراد

70

نفي كون الاحتراز مرجعا حتى يرد ان المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا انتفاؤها والمعنى
على هذا اعلم ما سبق وجوب حصول الاحتراز قبل البلاغة لانه لو لم يجب لجاز ان يؤدى
المراد بكلام غير مطابق اي ويكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة فامر يبطل عدم وجوبه
ويتعين وجوبه الذي هو معنى كونه مرجعا وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين
فانه عليهما قوله والاظهر الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لا علة العلم والاستلزام
المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغا تفريع على النفي والاظهر مع
ملاحظة كونه اثباتا بمرجعا المجموع لتقلبه منه الثالث لا على قوله غير مطابق كما هو على
الثالث هذا ايضاح ما في الحفيد ونظير ذلك يقال في قوله والاظهر بما اورد الكلام الخ
وكتب ايضا قوله والاظهر بما الخ اي والا يوجد الاحتراز بان انتفى وادى الكلام اتفاقا
كيفما حصل امكن ان لا يطابق فتنتفي البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق
اي وامكن ان يطابق اتفاقا فتوجد البلاغة وبهذا يرد الاعتراض الذي في الحفيد
على احتمال رجوع النفي الى وجود الاحتراز بانه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد
المطابقة قطعا فلا محل لربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعا عند عدم
وجود الاحتراز لامكان حصول المطابقة اتفاقا مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا
الوجه ان المطابقة الاتفاقية غير معتبرة اذ لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت
مقصودة كما مر فقول الشارح غير مطابق اي مطابقة مقصودة تامل والى تمييز
اي معرفة كما افاده في المطول وكتب ايضا قوله والى تمييز كان الاحسن ان يقول والى الاحتراز
عن اسباب الاخلال بالفصاحة لفظا ومعنى اما لفظا فلانه الانسب بالمقابل لكونه
احترازا واما معنى فلان التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بان يعلم الفصيح
من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مرادا والتمييز في الخارج بان يتكلم به فصيحا وهو
المراد الا ان يقال المراد التمييز في الخارج بقرينة المقام ويشعر بهذا قول الشارح بعد
يعني به يعرف تمييز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لزم ان المعنى يعني به
يعرف معرفة السالم الخ وهو فاسد هذا ايضاح ما في الحفيد لكن كلام الشرح مطوله بل وهنا
حيث يقول بعد بمعنى انه من تتبع الى ان قال على ان ما عداها الخ يفيد حمل التمييز
على العلم وكذا الكلام الاطول واما ما استدل به فمدفوع بتقدير مضاف اي متعلق
تمييز وقال الحفيد في حواشيه على المطول ولم يحمل التمييز على التمييز الفعلي اي
ايراد الكلام فصيحا اشارة الى ان بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك
اه والوجه حمل التمييز على ما يعم التمييزين   والاظهر بما اورد الخ اي وان لم
يحصل التمييز بان لم يميز الفصيح واورد الكلام اتفاقا امكن ان يورده غير
فصيح فتنتفي البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق وكتب ايضا قوله اورد عبر
هنا باورد واولا بادى لان الاداء يناسب المعنى والايراد يناسب الكلام ويحتمل

ومن الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغا

قوله بخلاف الوجهين الاولين اذا كانا ... معنى

قوله وليس مرادا لانه لا يلزم من العلم بالفصيح التكلم بالفصيح ويفيد الاتيان بالفصيح والبلاغة تتوقف على الاتيان بالفصيح بالفعل بخلاف الاحتراز فانه خاص بالاتيان بالفصيح بالفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1